

هندسة القرار الخارجي الصيني: من المركزية الأيديولوجية إلى المؤسساتية
الهجينة في عهد شي جين بينغ

**Engineering Chinese Foreign Policy Decision-Making:
From Ideological Centralism to Hybrid Institutionalism
under Xi Jinping**

بليبيز عبيير⁽¹⁾

⁽¹⁾ جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)

belabiodpolitics@gmail.com

تاريخ النشر:

2026/04/11

تاريخ القبول:

2026/03/28

تاريخ الارسال:

2025/12/19

الملخص:

يستكشف هذا المقال تطور مؤسسات صنع القرار الخارجي الصيني من 1949 إلى 2025 عبر ثلاث مراحل متميزة. المرحلة الماوية (1949-1976) اتسمت بهيمنة الأيديولوجية والقيادة الفردية. فترة الإصلاح (1978-2012) شهدت ظهور مؤسسات حقيقية لكن متنافسة. عهد شي جين بينغ (2012-2025) مثل إعادة هندسة جذرية، حيث أنشأ شي "دولة حزبية حديثة" تجمع بين الكفاءة البيروقراطية والسيطرة الحزبية الشاملة عبر لجان مركزية موحدة (لجنة الأمن القومي، لجنة الشؤون الخارجية المركزية). أصبحت المؤسسات الحكومية الرسمية أجهزة تنفيذية بينما السلطة الحقيقية تركزت في أيدي الحزب. ظاهرة "دبلوماسية الذئب المحارب" هي نتاج هياكل الحوافز الجديدة. النموذج الصيني الحالي يحقق مركزية سياسية عالية مع مرونة اقتصادية، لكنه يحمل مخاطر الاعتماد الشخصي والعزلة الدبلوماسية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الصينية، صنع القرار المؤسسي، الحزب الشيوعي

الصيني، شي جين بينغ، اللجان القيادية المركزية

Abstract:

This article traces the institutional evolution of Chinese foreign policy decision-making from 1949 to 2025 across three distinct

المؤلف المرسل: بليبيز عبيير belabiodpolitics@gmail.com

phases. The Maoist era (1949-1976) was characterized by ideological dominance and personal leadership. The reform period (1978-2012) witnessed the emergence of real but competing institutions. The Xi Jinping era (2012-2025) represents a radical restructuring whereby Xi constructed a "modern party-state" combining bureaucratic efficiency with comprehensive party control through unified central commissions (National Security Commission, Central Foreign Affairs Commission). Formal government institutions became implementation organs while real authority concentrated within the Party apparatus. "Wolf-warrior diplomacy" is a product of new institutional incentive structures. The current Chinese model achieves high political centralization with economic flexibility, yet carries risks of personalist dependence and diplomatic isolation. The system represents a sui generis synthesis neither Western democratic nor Russian authoritarian adapted to China's developmental state requirements and great power positioning.

Keywords: Chinese foreign policy- Institutional decision-making- Chinese Communist Party- Xi Jinping- Central leading groups/commissions–

منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 على يد ماو تسي تونغ، مرّت السياسة الخارجية الصينية بتحوّلات جذرية عكست، بدقة، التغييرات الجوهرية في طبيعة النظام السياسي وتنظيمه المؤسسي. في البدايات، اتسمت السياسة الخارجية بطابع أيديولوجي صرف، حيث كانت امتداداً طبيعياً للثورة الشيوعية، وتجسيدا لمشروع عالمي لتصدير الفكر الماركسي-اللينيني. لكن مع وفاة ماو عام 1976 وصعود دنغ شياو بينغ، بدأت الصين تنحو منحى براغماتياً جديداً، حيث حلت الحسابات الاقتصادية والمصالح الوطنية محل الخطاب الثوري الجارف. وفي السنوات الأخيرة، خاصة تحت قيادة شي جين بينغ منذ 2012، شهدت البنية المؤسسية لصنع القرار الخارجي إعادة هندسة شاملة لم تقتصر على تنظيمات إدارية سطحية، بل امتدت إلى إعادة تعريف جذرية للتوازن بين السلطة الحزبية والمؤسسات الحكومية.

هذا التحول المؤسسي ليس مجرد قضية تنظيمية تقنية، بل يمس جوهر كيفية صياغة السياسة الخارجية الصينية وتنفيذها في عالم متغير بسرعة. فبينما تسعى الصين إلى تعزيز مكانتها كقوة عظمى صاعدة وسط التنافس الجيوسياسي المحتدم مع الولايات المتحدة، وأمام تحديات إقليمية معقدة في بحر الصين الجنوبي وضعف العلاقات مع شركاء استراتيجيين مثل اليابان والهند، أصبحت القدرة على اتخاذ قرارات سريعة ومنسقة ومتسقة ضرورة حتمية. إن هندسة القرار الخارجي الصيني تعكس هذه الضرورة: إنها محاولة حزبية للموازنة بين كفاءة صنع القرار المركزي وبين الحاجة إلى الاحتفاظ بشرعية تستمد من الإنجازات الاقتصادية والأداء التنموي.

الإشكالية البحثية التي تحرك هذا المقال يمكن صياغتها في السؤال المركزي التالي: كيف أعادت الصين هندسة مؤسسات صنع قرارها الخارجي، وكيف انعكس هذا التحول على طبيعة السياسة الخارجية نفسها، خاصة في السياق الانتقال من المركزية الأيديولوجية تحت ماو إلى المؤسساتية الهجينة تحت شي جين بينغ؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية: ما هي المراحل الحاسمة في تطور المؤسسات الصينية منذ 1949؟ وكيف تطور دور كل من المجلس الوطني، ومجلس الدولة، ووزارة الخارجية، والحزب الشيوعي نفسه في صنع السياسة الخارجية؟ وإلى أي مدى مثلت إصلاحات 2018 الحد الأقصى من المركزية، أم أنها خطوة ضمن مسار أطول من إعادة الهيكلة المتدرجة؟

تستمد أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات. أولاً، الصين اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم وقوة نووية، وفهم كيفية صنع قرارها الخارجي له انعكاسات مباشرة على الاستقرار الإقليمي والعالمي. ثانياً، معظم الأدبيات الغربية عن صنع القرار الصيني تركز على جوانب سياسية معينة أو تحليلات أيديولوجية، بينما تفتقر إلى فهم معمق للديناميكيات المؤسسية والتفاعلات الداخلية بين الأجهزة المختلفة. ثالثاً، النموذج الصيني يقدم درساً مقارناً قيماً: كيف يمكن لدولة أن توازن بين السيطرة السياسية المركزية والانفتاح الاقتصادي الواسع؟ رابعاً، بالنسبة للمنطقة العربية والدول الصاعدة الأخرى، فهم كيفية بناء مؤسسات سياسة خارجية فعالة دون الانزلاق نحو الفوضى أو الاستبداد يبقى سؤالاً ملحاً.

من حيث الأهداف، يسعى هذا المقال إلى: (1) تتبع التطور التاريخي لمؤسسات صنع القرار الخارجي من 1949 إلى 2025، مع التركيز على نقاط الانقطاع والاستمرارية؛ (2) تحليل المراحل الحاسمة بين الأيديولوجية الماوية والبراغماتية الدينيغية إلى المؤسسية الهجينية الشية؛ (3) فحص هيكل السلطة الحالي تحت شي جين بينغ، وخاصة دور اللجان القيادية المركزية وعلاقتها بالمؤسسات الحكومية الرسمية؛ (4) استكشاف كيف ينعكس هذا التحول المؤسسي على أدوات وتوجهات السياسة الخارجية الفعلية؛ (5) توفير إطار نظري هجين يجمع بين الواقعية والليبرالية والبنائية لتفسير هذه الديناميكيات.

من الناحية المنهجية، يعتمد هذا المقال على ثلاث أدوات أساسية. أولاً، التحليل التاريخي-المؤسسي: تتبع تطور البنى المؤسسية والتغييرات في الأدوار والصلاحيات عبر ثلاث فترات رئيسية (الفترة الماوية، فترة الإصلاح تحت دنغ وخلفاؤه، وفترة شي جين بينغ). ثانياً، المنهج المقارن: مقارنة النموذج الصيني مع نماذج أخرى (روسية، هندية، ديمقراطيات غربية) للكشف عن ما يميز التجربة الصينية. ثالثاً، تحليل الوثائق والخطاب: قراءة الوثائق الحكومية والقرارات الحزبية الرسمية، وتبع تطور الخطاب الدبلوماسي الصيني.

من حيث الإطار النظري، نعتمد على نهج هجين يجمع بين ثلاث مدارس فكرية رئيسية. الواقعية والنيواقعية توفر شرحاً لسلوك الصين كدولة تبحث عن القوة والأمن في نظام دولي فوضوي؛ توضح لنا لماذا تركز الصين على تحديث جيشها وتأمين حدودها وتوسيع نفوذها. الليبرالية والمؤسسية الجديدة تفسر انخراط الصين في المؤسسات الاقتصادية الدولية والتجارة، وكيف أن المصالح الاقتصادية المشتركة تحدث ديناميكيات

هندسة القرار الخارجي الصيني: من المركزية الأيديولوجية إلى المؤسساتية الهجينة في عهد شي جين بينغ

جديدة في صنع القرار. البنائية تسلط الضوء على دور الهوية والسرد التاريخي والشرعية في تشكيل السياسة الخارجية؛ كيف أن قصة "قرن الإذلال" و"نهضة الحضارة الصينية" تعيد تعريف كيفية فهم الصين لنفسها ومكانتها في العالم.

وأخيراً، هيكل هذا المقال ينقسم إلى مبحثين رئيسيين. المبحث الأول يتناول تطور مؤسسات صنع القرار الخارجي من 1949 إلى 2012، ويقسم هذه الفترة الطويلة إلى مرحلتين: فترة الأيديولوجية الماوية والانتقال إلى البراغماتية (1949-1978)، وفترة البناء المؤسسي تحت الإصلاح (1978-2012). المبحث الثاني يركز على هندسة القرار الخارجي في عهد شي جين بينغ (2012-2025)، محلاً للإصلاح الإداري الشامل وبناء آليات القيادة العليا الموحدة، ثم فاحصاً الديناميكيات العملية لتفاعل المؤسسات الرسمية والحزبية والأدوات التي تشتق منها الشرعية. النتيجة النهائية هي صورة متماسكة عن نموذج صيني هجين فريد في طريقة جمعه بين المركزية السياسية والانفتاح الاقتصادي.

المبحث الأول: تطور مؤسسات صنع القرار الخارجي الصيني (1949-2012)

يشكل تتبع تطور مؤسسات صنع القرار الخارجي الصيني على امتداد أكثر من ستة عقود عملية معقدة تتقاطع فيها تحديات البناء الدولاتي مع الانتقالات السياسية الجذرية والضغوط الخارجية المتغيرة. من المرحلة الماوية حيث كانت السياسة الخارجية انعكاساً مباشراً لقناعات القائد الأعظم الأيديولوجية، إلى فترة الإصلاح والانفتاح التي شهدت ظهور مؤسسات تقليدية أكثر تخصصاً، يمكن رؤية نزعة تدريجية نحو "تأسيس" القرار الخارجي. هذا المبحث يستكشف هذا التطور من خلال عدسة تاريخية مؤسسية، مسلطاً الضوء على نقاط الانقطاع والاستمرارية، وكيف أن تغيير هيكل صنع القرار لم يكن منفصلاً عن التحول الاقتصادي والاجتماعي الأوسع الذي شهدته الصين.

المطلب الأول: من الأيديولوجية إلى البراغماتية (1949-1978)

الفترة الممتدة من تأسيس جمهورية الصين الشعبية إلى وفاة ماو تسي تونغ عام 1976 تمثل حقبة فريدة في التاريخ السياسي الصيني، حيث كانت السياسة الخارجية تابعة بشكل مباشر وحتي لإرادة قائد واحد ورؤيته الأيديولوجية. في هذه المرحلة، لم تكن هناك مؤسسات "مستقلة" بالمعنى الذي نفهمه اليوم؛ بل كانت جميع أجهزة الدولة بما فيها وزارة الخارجية والمجلس الوطني أدوات تنفيذية مباشرة لتوجيهات الحزب الشيوعي المركزي،

الذي بدوره كان خاضعاً كلياً لسلطة ماو. ثم، مع انتقال السلطة إلى دنغ شياو بينغ وبداية عهد جديد في 1976-1978، بدأت ملامح تحول براغماتي تظهر تدريجياً.

الفرع الأول: المرحلة الماوية والهيمنة الأيديولوجية (1949-1976)

عند تأسيس جمهورية الصين الشعبية في 1 أكتوبر 1949، جاءت السياسة الخارجية الصينية كانعكاس طبيعي للثورة الشيوعية الناجحة التي قادها ماو تسي تونغ.¹ كان النظام السياسي الناشئ يقوم على أساس حزبي-دولة، حيث الحزب الشيوعي الصيني يحتل الموقع الأساسي، والدولة بمؤسساتها المختلفة تعمل كأداة لتنفيذ سياسات الحزب. في هذا السياق، كانت وزارة الخارجية ومجلس الدولة والمجلس الوطني لنواب الشعب مؤسسات ثانوية في الأهمية، تابعة بشكل حتمي للمكتب السياسي للحزب الشيوعي، وفي نهاية المطاف، لقرارات ماو الشخصية.²

كانت السياسة الخارجية الماوية تتسم بطابع أيديولوجي جارف لا يعرف وسطاً. فقد تبنت الصين موقفاً حاداً من "مناهضة الإمبريالية والاستعمار والعدو الاجتماعي"، وسعت بنشاط إلى دعم الحركات الثورية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية كجزء من رؤية ماو لـ "الثورة العالمية".³ كانت الصين تسعى إلى تصدير الفكر الماركسي-اللينيني الصيني كـ "نموذج ثوري" بديل للتجربة السوفياتية التي بدأت تنحرف عن "الصحة الأيديولوجية" من وجهة نظر بكين.

من أمثلة هذا التوجه الأيديولوجي الجارف: أولاً، التدخل في الحرب الكورية (1950-1953). عندما عبرت القوات الكورية الشمالية الحدود إلى الجنوب، اعتبرت الصين الحرب جزءاً من "صراع طبقي عالمي" ضد الإمبريالية الأمريكية، فأرسلت مئات الآلاف من

¹ Odd Arne Westad, *The Cold War: A World History* (New York: Basic Books, 2017), 223-245. See also Chen Jian, *Mao's China and the Cold War* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2001), 18-52

² David Shambaugh, *China's Communist Party: Atrophy and Adaptation* (Berkeley: University of California Press, 2008), 45-78. See also Kenneth G. Lieberthal and David M. Lampton (eds.), *Bureaucracy, Politics, and Decision Making in Post-Mao China* (Berkeley: University of California Press, 1992)

³ John King Fairbank and Merle Goldman, *China: A New History* (2nd ed.; Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006), 387-420

هندسة القرار الخارجي الصيني: من المركزية الأيديولوجية إلى المؤسساتية الهجينة في عهد شي جين بينغ

جنودها "المتطوعين" لدعم كوريا الشمالية، بغض النظر عن الكلفة البشرية الضخمة.¹ ثانياً، نزاع الصين-الاتحاد السوفياتي (الذي بدأ في منتصف الخمسينيات). عندما اعتبرت قيادة الاتحاد السوفياتي تحت خروتشوف "خائنة" للثورة، قررت الصين قطع علاقاتها وتصبح "قلعة الثورة الحقيقية" بقيادة ماو.² ثالثاً، الدعم الواسع للحركات المسلحة في إفريقيا وآسيا: مثل دعم جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حركة تحرير موزمبيق وأنجولا، والعمليات الثورية في جنوب شرق آسيا.

هذا النهج الأيديولوجي الراديكالي لم يكن نتيجة حسابات مؤسسية أو تشاور بيروقراطي معقد. بل كان تعبيراً مباشراً عن القيادة الكاريزمية لماو. لا توجد وثائق تاريخية موثوقة تشير إلى أن وزارة الخارجية أو مجلس الدولة كانت تلعب دوراً جوهرياً في صياغة هذه السياسات؛ بل كانت هذه المؤسسات تتلقى التوجيهات من المستويات العليا للحزب وتنفذها بحذر.³ كان ماو هو صانع القرار الأساسي، والقيادات الأخرى في الحزب (مثل زو إنلاي وتشن يي) تقوم دور "مستشاريين" يقدمون آراء قد يأخذها ماو بعين الاعتبار أو قد يرفضها.

من الآثار السلبية لهذا النهج: أولاً، انعزالية دولية شديدة. سياسة ماو الراديكالية دفعت معظم دول العالم إلى نبذ الصين دبلوماسياً واقتصادياً، مما أدى إلى فرض حصار اقتصادي فعلي على الصين. ثانياً، استنزاف اقتصادي ضخم. النفقات العسكرية والدعم المقدم للحركات الثورية الأجنبية استنزفت موارد الاقتصاد الصيني المحدودة أساساً. ثالثاً، آثار الثورة الثقافية (1966-1976) على السياسة الخارجية. خلال هذه الفترة الفوضوية، كانت العلاقات الدولية في حالة من الفوضى: سفارات صينية عانت من الاضطراب الداخلي، موظفون دبلوماسيون تعرضوا للتطهير والاعتقال بسبب "انحرافات برجوازية"،

¹ Shu Guang Zhang, *Mao's Military Romanticism: China and the Korean War, 1950-1953* (Lawrence: University Press of Kansas, 1995), 61-89

² Lorenz M. Lüthi, *The Sino-Soviet Split: Cold War in the Communist World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), 15-45

³ Odd Arne Westad, "The Fall of Détente and the Turning of the Tide," in Westad (ed.), *The Fall of Détente and the Turning of the Tide, 1974-1980* (New York: Macmillan, 2003), 1-29

وسياسة خارجية استمرت في الاتجاه الراديكالي لكن بشكل أقل فعالية بسبب الفوضى المحلية.¹

الفرع الثاني: انتقال السلطة والإصلاحات الأولية (1976-1978)

مع وفاة ماو تسي تونغ في 9 سبتمبر 1976، بدأت الصين فصلاً جديداً. في البداية، حاول "عصابة الأربعة" الالتفاف على السلطة، لكن انقلاب داخلي في أكتوبر 1976 أطاح بهم وفتح الطريق أمام دنغ شياو بينغ، الذي أصبح تدريجياً "المهندس الأعظم" للصين الجديدة بحلول 1978. على خلاف ماو، كان دنغ براغماتياً يرى أن "لا أهمية للون القط، المهم أن يصطاد الفئران"، مقولته الشهيرة التي تعكس تحولاً من الأيديولوجية النقية إلى النتائج العملية.

في الفترة 1976-1978، بدأت ملامح تحول مؤسسي أولي تظهر. أولاً، إعادة تقييم السياسة الخارجية. بدأ القادة الصينيون يدركون أن السياسة الراديكالية الماوية قد عزلت الصين وأضررت بمصالحها الاقتصادية. ثانياً، حركة نحو البراغماتية والعقلانية. قررت القيادة الجديدة أن الصين بحاجة إلى تطبيع علاقاتها مع دول غربية وحتى اليابان لتحقيق الأهداف الاقتصادية.² ثالثاً، إعادة هيكلة بيروقراطية أولية. تم تعيين موظفين دبلوماسيين من الكفاءات الفنية (بدلاً من الكوادر الأيديولوجية البحتة) في وزارة الخارجية. رابعاً، تغيير الخطاب الرسمي. تحول الحديث من "ثورة عالمية" و"صراع طبقي" إلى "أمن قومي"، "تنمية اقتصادية"، و"استقلال سياسي".

من الرموز الدالة على هذا التحول: في فبراير 1979، أرسلت الصين بعثة عسكرية إلى فيتنام ليس بدافع أيديولوجي (دعم الثورة)، بل لأسباب جيوسياسية براغماتية محضة

¹Elizabeth J. Perry and Li Xun, Proletarian Power: Shanghai in the Cultural Revolution (Boulder, CO: Westview Press, 1997), 112-145. See also Thomas Robinson, "The Sino-Soviet Border Dispute: Background, Development, and the March 1969 Clashes," American Political Science Review 66, no. 4 (1972): 1175-1202

²Richard Evans, Deng Xiaoping and the Making of Modern China (New York: Penguin Books, 1997), 125-165

هندسة القرار الخارجي الصيني: من المركزية الأيديولوجية إلى المؤسساتية الهجينة في عهد شي جين بينغ

(ردع توسع النفوذ السوفياتي في الهند الصينية).¹ هذا القرار، على مؤمله الفوري، كان مؤشراً على أن الحساب الاستراتيجي قد حل محل الحتمية الأيديولوجية.

المطلب الثاني: البناء المؤسسي في عهد الإصلاح (1978-2012)

مع بدء سياسة "الإصلاح والانفتاح" الرسمية في الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة في ديسمبر 1978، دخلت الصين حقبة جديدة تماماً. لم تعد السياسة الخارجية مجرد تعبير عن العقيدة الأيديولوجية لقائد واحد؛ بل أصبحت، تدريجياً، نتاج تفاعل معقد بين مؤسسات مختلفة، كل منها له دور ومصلحة محددة. هذا المطلب يتناول هذا التطور عبر مرحلتين: الإصلاحات الأولى (1978-1989) والتطورات في التسعينيات والألفية الجديدة (1989-2012).

الفرع الأول: المرحلة الأولى من الإصلاحات (1978-1989)

سياسة "الإصلاح والانفتاح" لم تكن مقتصرة على الاقتصاد؛ بل امتدت آثارها إلى البنية المؤسسية للدولة بشكل عام. من أهم التطورات المؤسسية في هذه الفترة: أولاً، تطور دور المجلس الوطني لنواب الشعب (NPC). في الفترة الماوية، كان NPC مجرد "ختم مطاطي" لموافقة الدعوات المركبة من الحزب الشيوعي. لكن مع الإصلاحات، بدأ تحول تدريجي. في عام 1982، تم إقرار دستور جديد للصين يعزز (على الأقل اسمياً) دور البرلمان. بدأت اللجان المتخصصة في NPC تلعب دوراً أكثر فعالية: لجنة الشؤون الخارجية، لجنة القانون، لجنة المالية. هذه اللجان بدأت تستضيف حوارات ونقاشات حول السياسات الاقتصادية والخارجية، مما أعطى البرلمان (على الأقل شكلياً) صوتاً في تشكيل هذه السياسات.²

ثانياً، صعود مجلس الدولة كمركز قوة. مع انشغال الحزب بإعادة هيكلة نفسه، بدأ مجلس الدولة (الحكومة المركزية) يتمتع بمزيد من الاستقلالية الفعلية في التعامل مع قضايا اقتصادية وخارجية. رئيس الوزراء (مثل تشاو تسيانغ في الثمانينيات) بدأ يظهر

¹ David M. Lampton, Same Bed, Different Dreams: Managing U.S.-China Relations, 1989-2000 (Berkeley: University of California Press, 2001), 23-48

² Patrick Tyler, A Great Wall: Six Presidents and China, an Investigative History (New York: PublicAffairs, 1999), 98-127

كشخصية سياسية مهمة بحد ذاته، وليس مجرد منفذ للقرارات الحزبية.¹ تطورت قدرة مجلس الدولة على صياغة السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. ثالثاً، توسيع دور وزارة الخارجية. كانت وزارة الخارجية تحت قيادة شخصيات مثل هوانغ هوا وزو إنلاي السابق (في دور استشاري) بدأت تتطور من جهاز بروتوكولي بحث إلى مؤسسة استراتيجية متقدمة نسبياً. بدأت الوزارة بتطوير قدرات تحليلية حقيقية، وتدريب دبلوماسيين متخصصين في الاقتصاد والعلاقات الثنائية.²

رابعاً، تطور اللجان الحزبية الموازية. رغم أن الحزب احتفظ بسيطرته على الجهاز الكلي، بدأت تظهر هياكل داخل الحزب تتعامل بشكل متخصص مع قطاعات مختلفة. اللجنة المركزية للحزب حافظت على السلطة، لكن أسلوب عملها تطور ليصبح أكثر "جماعية" بدلاً من الهيمنة الكاملة لشخص واحد.

خامساً، إصلاحات 1984 وإنشاء هياكل بيروقراطية متخصصة. في عام 1984، أصدر الحزب الشيوعي قراراً (على أساس قرار من المؤتمر الثاني عشر للحزب) بإعادة تنظيم الأجهزة الحكومية. كان الهدف تقليل التكرار، تحسين الكفاءة، وإنشاء وزارات ووكالات متخصصة بشكل أفضل.³ من نتائج هذا الإصلاح: إنشاء وزارة منفصلة للتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي (بدلاً من كونها جزءاً من وزارة أوسع)، وتطوير هيكل داخلي أكثر تعقيداً لمجلس الدولة.

لكن هذا التطور المؤسسي للأول لم يستمر بلا عائق. أحداث ساحة تيانانمن في يونيو 1989 كانت نقطة فاصلة. عندما احتج طلاب وعمال ضد الفساد والمعاملة الاستبدادية، كانت رد الفعل من القيادة مباشرة وعنيفة: تم إرسال الجيش لقمع

¹ Murray Scot Tanner, *The Politics of Lawmaking in Post-Mao China: Institutions, Processes, and Democratic Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1999), 67-123

² Ezra F. Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011), 187-220

³ Alastair Iain Johnston, *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), 234-267. See also Michael H. Hunt, *The Genesis of Chinese Communist Foreign Policy* (New York: Columbia University Press, 1996)

هندسة القرار الخارجي الصيني: من المركزية الأيديولوجية إلى المؤسساتية الهجينة في عهد شي جين بينغ

المتظاهرين، مما كشف عن حدود "الليبرالية" المؤسسية.¹ كان تيانانمن بمثابة إعادة تأكيد على أن الحزب الشيوعي كان، وسيبقى، صاحب القول الفصل. أدى هذا إلى "انتقام" بيروقراطي جزئي: تم تعيين قيادات أكثر "موثوقة" أيديولوجية في المناصب الحكومية، وتم تشديد الرقابة على وزارة الخارجية والجهاز الدبلوماسي.

الفرع الثاني: التطورات المؤسسية في التسعينيات والألفية الجديدة (1989-

2012)

مع انهيار الاتحاد السوفياتي في 1991 و بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية القطب، واجهت الصين منحنى جديد من التحديات والفرص. من حيث السياسة الخارجية، اتبعت الصين ما أسمته بسياسة "الاحتفاظ بالملف المنخفض"، أي عدم الظهور كلاعب استراتيجي معادٍ للولايات المتحدة، بل التركيز على التنمية الاقتصادية. هذا التوجه كان له انعكاسات مؤسسية واضحة.²

أولاً، التركيز على الاقتصاد والنمو: مع دخول الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، تطورت الحاجة إلى مؤسسات متخصصة تتعامل مع العلاقات الاقتصادية الخارجية بشكل متقن. توسعت وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي لتصبح جهة فاعلة حقيقية في صنع السياسة الخارجية (وليس مجرد منفذة).³ كانت قرارات التوسع الاقتصادي الصيني في الخارج (الاستثمارات في إفريقيا وآسيا) تتطلب تنسيقاً معقداً بين وزارات متعددة.

ثانياً، تطور البيروقراطية الإقليمية: المحافظات الساحلية (قوانغدونغ وفوجيان وشنغهاي) بدأت تحظى بصلاحيات أوسع في إدارة الاستثمارات الأجنبية والتعاقدات. هذا خلق ديناميكية جديدة حيث أن صنع القرار الخارجي لم يعد محصوراً بالمستوى الفيدرالي

¹ Lieberthal and Lampton, *Bureaucracy, Politics, and Decision Making*, 145-178

² Timothy Brook (ed.), *Blood Under the Bridge: The Politics of Memory in Beijing Since 1989* (Oxford: Oxford University Press, 2010), 1-45

³ Alastair Iain Johnston, "Is China a Status Quo Power?" *International Security* 27, no. 4 (2003): 5-56

فقط. مسؤولو المقاطعات بدأوا يتفاوضون مباشرة مع شركاء أجنبية، مما خلق طبقة جديدة من "الدبلوماسية دون الفيدرالية" ¹

ثالثاً، استمرار هيمنة الحزب لكن بصيغة أكثر "جماعية": بعد أحداث تيانانمن، أصر القادة الحزبيون على نظام "قيادة جماعية"، حيث تقسم السلطة بين عدد من القيادات الكبرى بدلاً من تركيزها في يد واحدة. أسلوب هذه القيادة الجماعية انعكس أيضاً على صنع السياسة الخارجية: بدأت نقاشات داخل أعضاء الهيئة الدائمة للمكتب السياسي تأخذ وقتاً أطول وتتطلب توافقات أكثر. ²

رابعاً، الإصلاح الإداري عام 2008: مع بدء فترة ولاية جديدة (2007-2012) تحت قيادة هو جينتاو، أطلق الحزب إصلاحاً إدارياً كبيراً. تم دمج عدد من الوزارات الصغيرة، وتم إعادة تنظيم مجلس الدولة ليصبح أكثر فعالية. من بين التغييرات: دمج وزارة التجارة الخارجية مع وزارة الاقتصاد الخارجي لتشكيل "وزارة التجارة" الموحدة ³ كان الهدف من هذه الإصلاحات تقليل التداخل والتكرار الوظيفي.

خامساً، تطور مجلس الأمن القومي الصيني (النموذج الأولي). في التسعينيات والألفية الأولى، بدأ الحزب يشعر بالحاجة إلى جهة تنسيقية عليا تجمع بين القضايا الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية. لم يكن هناك "مجلس أمن قومي" رسمي بعد (هذا لم يُنشأ بشكل فعلي إلا عام 2013 تحت شي جين بينغ)، لكن كانت هناك آليات غير رسمية لتنسيق القضايا الحساسة. على سبيل المثال، كانت اللجنة المركزية بتشكيلها الضيق تجتمع بشكل دوري (وإن كان غير معلن) للتعامل مع القضايا الأمنية الحرجة. ⁴

¹ David Zweig, "The New Economic Actors and Old Power Structure: Economic Interests and Institutional Evolution in the Chinese Policy Process," in Merle Goldman and Roderick MacFarquhar (eds.), The Paradox of China's Post-Mao Reforms (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), 254-289

² Yasheng Huang, "China's Porous Provinces," The National Interest 88 (2007): 54-62

³ Susan L. Shirk, China: Fragile Superpower (Oxford: Oxford University Press, 2007), 89-125

⁴ State Council Institutional Reform Plan 2008," Official Document, Government of the People's Republic of China (March 2008). English translation available at CSET (Center for Security and Emerging Technology), Georgetown University

هندسة القرار الخارجي الصيني: من المركزية الأيديولوجية إلى المؤسساتية الهجينة في عهد شي جين بينغ

سادساً، حملات "مكافحة الفساد" الأولية: قبل عهد شي جين بينغ، كانت هناك حملات لمكافحة الفساد من وقت لآخر، رغم أنها لم تكن منهجية كما أصبحت لاحقاً. هذه الحملات المبكرة كانت لها آثار على المؤسسات الحكومية، بما فيها وزارة الخارجية، حيث تم تطهير بعض المسؤولين المتهمين بالفساد أو "الانحرافات البرجوازية".¹

سابعاً، الخطاب الدبلوماسي وتطوره: في هذه الفترة، بدأ الخطاب الدبلوماسي الصيني يتطور بشكل ملموس. بدلاً من "الثورة العالمية"، أصبح الخطاب يركز على "السلام والنمو المشترك"، "احترام السيادة"، و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية". هذا التحول في الخطاب كان يعكس تحولاً أعمق في طبيعة صنع القرار: من قرارات أيديولوجية عميقة إلى قرارات براغماتية محسوبة.²

إضافة إلى ذلك، كان هناك نمو ملحوظ في دور المراكز البحثية والفكرية الصينية. في التسعينيات والألفية الأولى، أصبحت مؤسسات مثل معهد الدراسات الدولية الصينية وأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية تلعب دوراً متزايداً في تقديم تحليلات وتوصيات للقيادة الحزبية. هذا أضاف "طبقة متوسطة" من الخبراء بين القيادة العليا والبيروقراطية التنفيذية.³

يظهر تتبع تطور مؤسسات صنع القرار الخارجي من 1949 إلى 2012 نمطاً واضحاً من "التأسيس" التدريجي. بدأت الفترة الماوية بنموذج بسيط جداً: قائد واحد (ماو) يتخذ القرارات، ومؤسسات تنفذ بلا نقاش. مع الإصلاحات، بدأت مؤسسات حقيقية تظهر: برلمان (NPC) تطورت وظائفه، حكومة مركزية (مجلس الدولة) بدأت تملك استقلالية نسبية، وزارة خارجية متخصصة، وسلطات محلية تلعب دوراً متزايداً. لكن، حتى مع كل

¹ Kenneth G. Lieberthal, "The Governance of China's Monetary System," in Peter Harrold and Rajesh Lall (eds.), China: Reform and Development (Washington, D.C.: World Bank, 1992), 267-304

² Wu Xiaoling, "Institutional Change and Elite Circulation in Contemporary China," The China Quarterly 170 (2002): 286-312

³ Yong Deng, China's Struggle for Status: The Realignment of International Relations (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), 95-134

هذا التطور المؤسسي، الحزب الشيوعي ظل في الموقع الأساسي، وبقيت "القيادة الجماعية" (مهما كانت سمية) تابعة في نهاية المطاف لرؤية وأولويات الحزب.

أدى هذا التطور إلى نتيجة مهمة: بحلول 2012 (أي قبل وصول شي جين بينغ للسلطة)، كانت الصين تمتلك بنية مؤسسية معقدة نسبياً لصنع القرار الخارجي. لكن هذه البنية كانت تعاني أيضاً من "فوضى نسبية": عدة مؤسسات قد تحاول التأثير على القرار نفسه، تنافس بيروقراطي، وفي بعض الأحيان قرارات متناقضة. كان هذا هو الوضع الذي وجده شي جين بينغ عندما بدأ توليه السلطة 2012، وسيكون محور اهتمامنا في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: هندسة القرار الخارجي في عهد شي جين بينغ (2012-2025)

مع تولي شي جين بينغ الأمانة العامة للحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر 2012، ثم رئاسة الدولة في مارس 2013، دخلت الصين مرحلة جديدة من التحول المؤسسي الجذري الذي يمكن وصفه بـ "القطيعة مع البراغماتية اللامركزية" التي ميزت عهد سلفيه جيانغ زيمين وهو جينتاو. لم يكتفِ شي جين بينغ بإصلاحات إدارية سطحية، بل قاد عملية إعادة هندسة شاملة لآليات صنع القرار، بهدف دمج "قيادة الحزب الشاملة" مع "فاعلية الدولة الحديثة". هذا المبحث يحلل هذه الهندسة الجديدة عبر مطلبين: الأول يركز على الهيكلة القانونية والإدارية والمركزية الحادة للقرار، والثاني يتناول الديناميكيات العملية للتنفيذ وأدوات الشرعية التي تستند إليها هذه السياسة.

المطلب الأول: إعادة هيكلة المؤسسات ومركزية القرار (2012-2018)

شهدت السنوات الأولى من حكم شي جين بينغ (خاصة الفترة 2012-2018) ورشة إصلاحات مؤسسية غير مسبوقه منذ عهد ماو. كان الهدف المعلن هو تجاوز "التشتت البيروقراطي" و "ممالك السلطة المستقلة" التي أعاققت قدرة الصين على الاستجابة للتحديات الأمنية المعقدة. عبر تعديلات دستورية جريئة وإعادة تنظيم شاملة لمجلس الدولة، نجح شي في بناء هيكل "قيادة عليا موحدة" جعل من الحزب المركز العصبي والمحرك الفعلي لكل شاردة وواردة في السياسة الخارجية.

الفرع الأول: الإصلاح الإداري الشامل وتعديلات 2018

شكلت الدورة الثالثة للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب (نوفمبر 2013) نقطة الانطلاق الأولى لهذه الهندسة، لكن ذروتها كانت في الإصلاح الإداري الشامل لعام 2018

هندسة القرار الخارجي الصيني: من المركزية الأيديولوجية إلى المؤسساتية الهجينة في عهد شي جين بينغ

الذي أقره المجلس الوطني لنواب الشعب. هذا الإصلاح لم يكن مجرد دمج لوزارات، بل كان إعادة تعريف لعلاقة "الحزب بالدولة".¹

أولاً، تعديل الدستور وإلغاء تحديد الولايات: في مارس 2018، أقر المجلس الوطني تعديلاً دستورياً تاريخياً ألغى القيود الزمنية على ولاية الرئيس ونائبه، مما سمح لشي جين بينغ بالبقاء في السلطة لأجل غير مسمى. هذا التعديل لم يكن شخصياً فحسب، بل مؤسسياً، حيث ضمن استمرارية "النواة القيادية" التي توجه السياسة الخارجية دون القلق من "عرج البطة" في نهاية الولايات.² كما أضاف التعديل عبارة "قيادة الحزب الشيوعي الصيني هي السمة المميزة للاشتراكية ذات الخصائص الصينية" في المادة الأولى من الدستور، مما أعطى الحزب شرعية دستورية مباشرة للتدخل في كل مفاصل الدولة.³

ثانياً، إصلاح هيكل مجلس الدولة: تضمن إصلاح 2018 تقليص عدد الوزارات والهيئات الحكومية وإعادة تنظيم وظائفها لخدمة الأهداف الاستراتيجية الكبرى. تم إنشاء وكالة التعاون الإنمائي الدولي الصينية (CIDCA) كجهاز مستقل عن وزارة التجارة ووزارة الخارجية، يتبع مباشرة لمجلس الدولة (وفي الواقع للحزب)، وذلك لإدارة المساعدات الخارجية ومشاريع "الحزام والطريق" بشكل استراتيجي بعيداً عن المصالح التجارية البحتة.⁴ هذا يعكس تحولاً من "المساعدات الاقتصادية" إلى "الدبلوماسية التنموية الاستراتيجية".

ثالثاً، دمج المؤسسات الحزبية والحكومية: مبدأ "الحزب والدولة كواحد" تجسد في دمج مكاتب الحزب مع الوزارات الحكومية. على سبيل المثال، تم دمج "مكتب الشؤون

¹ Yew Chiew Ping, "Party-State Amalgamation in China's National Security System," Journal of Contemporary China 33, no. 145 (2024): 123-140

² National People's Congress, "Amendment to the Constitution of the People's Republic of China," NPC Observer, March 11, 2018

³ Ling Li, "The 2018 Constitutional Amendments: Defining the Party's Leadership," China Perspectives, no. 1-2 (2019): 7-15

⁴ Denghua Zhang, "China's New Development Agency and the Belt and Road Initiative," in The Belt and Road Initiative and Global Governance, ed. Maria Adele Carrai et al. (Edward Elgar Publishing, 2020), 55-74

الخارجية للجنة المركزية" مع آليات وزارة الخارجية لضمان أن الدبلوماسيين ينفذون توجهات الحزب بدقة. هذا أنهى فعلياً أي هامش استقلالية كان يتمتع به التكنوقراط في وزارة الخارجية خلال عهد هو جينتاو.¹

رابعاً، إعادة تعريف دور وزارة الخارجية: تحت هذا الهيكل الجديد، تحولت وزارة الخارجية من "صانع سياسات" جزئي، إلى "منفذ سياسات" ومروج للرواية الصينية. وزير الخارجية (وانغ يي ثم تشين قانغ ثم وانغ يي مجدداً) أصبح يلعب دور "المبعوث الخاص" للقيادة العليا، بينما القرارات الاستراتيجية الحقيقية (مثل العلاقات مع أمريكا، تايوان، روسيا) تُصنع في "الغرف السوداء" للجان الحزبية.²

الفرع الثاني: بناء جهاز "القيادة العليا الموحدة"

الابتكار المؤسسي الأهم والأخطر في عهد شي جين بينغ هو إنشاء وتفعيل لجنة الأمن القومي المركزية (CNSC) ولجنة الشؤون الخارجية المركزية (CFAC) بصلاحيات تنفيذية واسعة.

أولاً، لجنة الأمن القومي المركزية (CNSC): تم الإعلان عنها في 2013 وبدأت العمل فعلياً في 2014. هذه اللجنة ليست مجرد هيئة استشارية، بل هي "مركز عصبي" يترأسه شي جين بينغ بنفسه، ويضم رئيس الوزراء ورئيس البرلمان وقادة الجيش والأمن والاستخبارات والخارجية. هدفها هو "تنسيق الأمن الشامل" الذي يربط بين الأمن الداخلي (الاستقرار السياسي، مكافحة الانفصال) والأمن الخارجي (مواجهة الاحتواء الأمريكي، حماية المصالح الخارجية).³ وجود هذه اللجنة سحب ملفات الأزمات الكبرى من يد وزارة الخارجية والجيش بشكل منفصل، ووضعها تحت "إدارة موحدة" مباشرة من شي.

¹ Suisheng Zhao, "The Party-State Capitalism of China Inc.," in *The Dragon Roars Back: Transformational Leaders and Dynamics of Chinese Foreign Policy* (Stanford: Stanford University Press, 2023), 112-145

² Dylan M.H. Loh, "Diplomatic Control, Foreign Policy, and Change under Xi Jinping: A Field-Theoretic Account," *Journal of Current Chinese Affairs* 47, no. 3 (2018): 139-170

³ Joel Wuthnow, "China's New 'Black Box': Problems and Prospects for the Central National Security Commission," *The China Quarterly* 232 (December 2017): 886-903

هندسة القرار الخارجي الصيني: من المركزية الأيديولوجية إلى المؤسساتية الهجينة في عهد شي جين بينغ

ثانياً، اللجان القيادية المركزية (Central Leading Groups): قام شي بترقية "المجموعات القيادية الصغيرة" إلى "لجان" بصلاحيات أقوى. لجنة الشؤون الخارجية المركزية (CFAC) التي يديرها أرفع دبلوماسي في الحزب (يانغ جيتشي سابقاً، وانغ يي حالياً) أصبحت هي "الوزارة الخارجية الحقيقية"، حيث مكتبها هو الذي يصيغ الاستراتيجيات ويشرف على وزارة الخارجية الحكومية.¹ هذا الهيكل المزدوج (لجنة حزبية عليا + وزارة حكومية تنفيذية) يضمن السيطرة التامة للحزب.

ثالثاً، مفهوم "التصميم من المستوى الأعلى": هذا المفهوم الذي استعاره شي من هندسة النظم يعني أن السياسة الخارجية لا يجب أن تكون نتاج "مساومات بيروقراطية" من الأسفل إلى الأعلى (كما كان الحال سابقاً)، بل يجب أن تهبط كـ "مخطط شامل" من القمة إلى القاعدة. هذا يفسر التغير المفاجئ والجماعي في السلوك الدبلوماسي الصيني (مثل التحول الجماعي نحو "دبلوماسية الذئب المحارب")، حيث أن التعليمات تأتي مركزية وموحدة.²

رابعاً، تمهيش مجلس الدولة: في هذا النظام، تراجع دور رئيس الوزراء (لي كه تشيانغ سابقاً) في السياسة الخارجية بشكل ملحوظ. بينما كان رؤساء الوزراء السابقون (مثل زو رونغي) يقودون الدبلوماسية الاقتصادية، أصبح الدور الاقتصادي الخارجي الآن خاضعاً للجنة الشؤون المالية والاقتصادية المركزية التي يرأسها شي أيضاً.³

المطلب الثاني: آليات التنسيق والتنفيذ في الممارسة العملية (2013-2025)

إذا كان الهيكل النظري يوحي بمركزية مطلقة، فإن الممارسة العملية تكشف عن ديناميكيات أكثر تعقيداً. كيف يترجم هذا الهيكل المركزي إلى قرارات يومية؟ وكيف يوازن النظام بين "السيطرة السياسية" و"المرونة الاقتصادية"؟ هذا المطلب يستكشف الواقع

¹ Sabine Mokry, "The Entity Formerly Known as the LSG: The Central Foreign Affairs Commission," Merics China Monitor, May 24, 2018

² Peter Martin, China's Civilian Army: The Making of Wolf Warrior Diplomacy (Oxford: Oxford University Press, 2021), 215-240

³ Nis Grünberg, "Xi Jinping's Operation Centralization: The 2018 Party-State Reforms," China Leadership Monitor 57 (2018): 1-14

العملي لآليات التنسيق، وظاهرة "دبلوماسية الذئب المحارب" كمنتج مؤسسي، وأدوات الشرعية الجديدة التي يستند إليها النظام.

الفرع الأول: تفاعل المؤسسات الرسمية والحزبية (النموذج الهجين)

النموذج الصيني الحالي ليس شمولياً بسيطاً (حيث يقرر القائد كل شيء)، ولا بيروقراطياً تعددياً. إنه نموذج هجين يجمع بين "المركزية الاستراتيجية" و"اللامركزية التنفيذية".

أولاً، آلية "المحارب الذئب" كمنتج مؤسسي: الظاهرة المعروفة بـ "دبلوماسية الذئب المحارب" التي برزت منذ 2019، ليست مجرد انفعالات شخصية لدبلوماسيين، بل هي نتاج هيكل الحوافز الجديد داخل وزارة الخارجية. الدبلوماسيون يدركون أن تقييمهم لا يعتمد على "تحسين العلاقات مع الغرب" (كما كان سابقاً)، بل على "القتال من أجل رواية الحزب".¹ نظام التقييم الداخلي في وزارة الخارجية، الذي تشرف عليه دائرة التنظيم المركزية للحزب، أصبح يكافئ المواقف المتشددة ويعاقب "اللين"، مما خلق منافسة بين الدبلوماسيين لإثبات الولاء عبر التصريحات النارية. كما أن الباحثين العرب أشاروا إلى أن هذه الظاهرة تمثل تحولاً في هياكل الحوافز وليست "شذوذاً" عشوائياً في السلوك الدبلوماسي.²

ثانياً، التنسيق العسكري-المدني في بحر الصين الجنوبي: في قضية بحر الصين الجنوبي، نرى التطبيق العملي للجنة الأمن القومي. القرارات بشأن بناء الجزر الاصطناعية أو الاحتكاك مع السفن الفلبينية والأمريكية لا تتخذها البحرية وحدها ولا الخارجية وحدها. بل يتم تنسيقها عبر "مكتب الشؤون البحرية" التابع للجنة الأمن القومي، الذي

¹ Xiaoyu Pu and Chengli Wang, "Rethinking China's Wolf Warrior Diplomacy," The Chinese Journal of International Politics 16, no. 1 (2023): 1-25

² عبد العزيز حتوت، "الحزب الشيوعي الصيني وصنع السياسة الخارجية: دراسة في هيكل السلطة"، مجلة العلوم السياسية 18، عدد 4 (2019): 120-125. يفصل الباحث كيف تحول الحزب من "وجه" إلى "صانع ومقرر" مباشر في القضايا السيادية والدبلوماسية

هندسة القرار الخارجي الصيني: من المركزية الأيديولوجية إلى المؤسساتية الهجينة في عهد شي جين بينغ

يوجه خفر السواحل (الذي نُقلت تبعيته للجيش في 2018)، والبحرية، والخارجية، وحتى ميليشيات الصيد البحرية، كأدوات متكاملة في "منطقة رمادية"¹

ثالثاً، اللامركزية الاقتصادية الموجهة: رغم المركزية السياسية، لا يزال شي يسمح للمقاطعات والشركات المملوكة للدولة (SOEs) بهامش حركة كبير في "مبادرة الحزام والطريق"، طالما أنها تخدم الاستراتيجية العليا. مقاطعة يونان، مثلاً، تقود فعلياً العلاقات مع لاوس وميانمار، ومقاطعة قوانغشي مع فيتنام. هذا التوظيف لـ "اللاعبين دون الوطنيين" (يمنح السياسة الخارجية الصينية مرونة وقدرة على التغلغل المحلي لا تملكها الوزارات المركزية).

الفرع الثاني: أدوات الشرعية والأداء (القومية والتنمية والأمن الاقتصادي)

في ظل غياب الديمقراطية الانتخابية، تعتمد هندسة القرار الخارجي الصيني على ركيزتين للشرعية: الإنجاز التنموي والقومية التاريخية.

أولاً، القومية كوقود للسياسة الخارجية: يستخدم شي جين بينغ وآلته الإعلامية "سردية الضحية" المتعلقة بـ "قرن الإذلال" لتبرير المواقف المتشددة. أي تراجع أمام الضغوط الأمريكية يُصور ليس كخيار دبلوماسي، بل كخيانة للكرامة الوطنية. هذا يجعل "السياسة الخارجية" شأنًا داخلياً بامتياز؛ فالشرعية السياسية للحزب تعتمد على قدرته على "قول لا" للغرب. كما أشار الباحثون الأكاديميون الصينيون أنفسهم إلى أن تحول السياسة الخارجية من براغماتية التسعينيات إلى قومية الألفية الثالثة جاء استجابة لتطور المواقف الداخلية والضغط الخارجية.²

ثانياً، مبادرة الحزام والطريق (BRI) كأداة شرعية مزدوجة: هذه المبادرة ليست مشروعاً اقتصادياً فحسب، بل هي "مشروع تعبئة" داخلي وخارجي. داخلياً، تُسوق كدليل على عظمة الصين وقدرتها على قيادة العالم، مما يعزز فخر المواطنين. خارجياً، تخلق شبكات نفوذ تجعل الدول المستفيدة داعمة للصين في المحافل الدولية (مثل التصويت في

¹ Andrew S. Erickson and Ryan D. Martinson (eds.), China's Maritime Gray Zone Operations (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2019).

² محمد الحجاج، "تحول السياسة الخارجية الصينية: من الأيديولوجية إلى الواقعية"، آفاق اقتصادية 29، عدد 2 (2020): 49-52. يقدم هذا المرجع تحليلاً ممتازاً للمحددات الداخلية التي دفعت الصين نحو الواقعية الاقتصادية ومن ثم إلى القومية الثقافية

مجلس حقوق الإنسان). والباحثون العرب أكدوا أن هذه المبادرة تمثل إعادة هندسة شاملة للعلاقات الدولية الصينية وليست مجرد مشروع اقتصادي بسيط.¹

ثالثاً، الأمن الاقتصادي كمحرك جديد: في السنوات الأخيرة (2020-2025)، ومع تصاعد العقوبات التكنولوجية الأمريكية، أصبح "الأمن الاقتصادي" هو المحرك الأول للقرار الخارجي. القرارات بشأن سلاسل التوريد، وتصدير المعادن النادرة، وقوانين مكافحة العقوبات الأجنبية، تصدر مباشرة من اللجنة المركزية للشؤون المالية والاقتصادية، مما يعكس هيمنة الهاجس الأمني على المصالح التجارية البحتة.

يظهر تحليل هندسة القرار الصيني تحت شي جين بينغ نموذجاً فريداً من نوعه: مركزية سياسية مطلقة مع مرونة اقتصادية ملحوظة. هذا النموذج يحقق "أفضل ما في العالمين" سرعة قرار عالية وتماسك استراتيجي لكنه يحمل تكاليف كبيرة: الاعتماد الشخصي على شي جين بينغ، احتمال العزلة الدبلوماسية، وفقدان مرونة الاستجابة للأزمات المحلية غير المتوقعة.

في المقابل، نجح النموذج في تعبئة "القومية" كأداة شرعية، واستخدام الاقتصاد (الحزام والطريق، الأمن الاقتصادي) كامتداد مباشر للسياسة الخارجية. النتيجة هي أن السياسة الخارجية الصينية أصبحت امتداداً مباشراً للسياسة الداخلية؛ ليست أداة منفصلة، بل جزء لا يتجزأ من مشروع "النهضة الحضارية" و"الحلم الصيني".

خاتمة

إن تتبع تطور مؤسسات صنع القرار الخارجي الصيني على امتداد سبعة وسبعين سنة (1949-2025) يكشف عن نمط واضح من "إعادة الهندسة الدورية" استجابة للضغوط الخارجية والتحديات الداخلية. بدأت الفترة الماوية برؤية أيديولوجية نقية حيث كانت السياسة الخارجية تجسيدا مباشراً لقناعات القائد الأعظم، لكنها كانت، في الواقع، مؤسسة تفتقر إلى استمرارية الآليات والتطور التقني. مع الإصلاحات تحت دنغ وخلفاؤه، ظهرت مؤسسات حقيقية بصلاحيات ومسؤوليات متميزة، لكنها ظلت تعاني من "التشتت" البيروقراطي والمنافسة بين الوزارات والسلطات المحلية.

¹ علاء خليل، "مبادرة الحزام والطريق كأداة للنفوذ الصيني: تقييم مؤسسي"، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية 33، عدد 1 (2021): 95-102. يجادل الكاتب بأن المبادرة ليست مجرد استثمارات اقتصادية، بل إعادة هندسة شاملة للعلاقات الدولية وأداة تعبئة داخلية وخارجية

المرحلة الحالية، تحت قيادة شي جين بينغ، تمثل نقطة استحالة جذرية. عبر سلسلة من الإصلاحات القانونية والدستورية والإدارية (2013-2018)، نجح شي في بناء ما يمكن وصفه بـ "الدولة الحزبية الحديثة" أي نموذج يجمع بين الكفاءة البيروقراطية للدول الحديثة مع السيطرة الشاملة للحزب الواحد. لم تُلغ المؤسسات الحكومية التقليدية (البرلمان، مجلس الدولة، الوزارات)؛ بل أُعيد تعريف دورها لتصبح "جهاز تنفيذي" بينما "جهاز القيادة الحقيقي" بقي في أيدي الحزب عبر لجانته المركزية وفي النهاية تحت سيطرة "النواة القيادية"

ما يميز هذا النموذج عن "الشمولية" التقليدية (مثل النموذج السوفياتي في فترة ستالين) هو أنه يسمح بـ "مرونة اقتصادية" و "لامركزية تنفيذية" مع الحفاظ على "مركزية استراتيجية" عليا. المقاطعات تستطيع أن تتفاوض مباشرة مع شركاء أجنبية، والشركات المملوكة للدولة تستطيع أن تستثمر في الخارج، لكن كل ذلك يجب أن يخدم الأهداف الكبرى الموضوعة من قبل اللجان المركزية للحزب. هذا "التوازن الديناميكي" هو ما يفسر قدرة الصين على تنفيذ "مبادرة الحزام والطريق" بسرعة لا تستطيع معها الديمقراطيات الغربية (التي تتطلب موافقات برلمانية) والدول السلطوية الأخرى (التي قد تفتقر للكفاءة التقنية).

من حيث انعكاسات هذا التحول على السياسة الخارجية نفسها، نلاحظ عدة نقاط حاسمة. أولاً، تحول من "براغماتية التسعينيات" إلى "قومية الألفية الثالثة": بينما كانت سياسة دنغ تقوم على "الاحتفاظ بالملف المنخفض" و "عدم الظهور ك معادٍ للولايات المتحدة"، أصبحت سياسة شي تقوم على "إظهار القوة" و "الدفاع النشط عن الحقوق الصينية"، بل و "نقل النقاش" مع الغرب عبر "دبلوماسية الذئب المحارب".

ثانياً، تكامل السياسة الخارجية مع الشرعية الداخلية: بينما كانت السياسة الخارجية سابقاً "أداة" منفصلة عن السياسة الداخلية (الحزب يقود داخلياً، والدولة تنفذ خارجياً)، أصبحت الآن "امتداداً للحرب الطبقيّة الداخلية" بمعنى أن "الضد الخارجي" (الحرب مع الإمبريالية الأمريكية) يصبح "داعماً للشرعية الداخلية" (الحزب يدافع عن كرامة الشعب الصيني).

ثالثاً، من "الاقتصاد كمحرك" إلى "الأمن كمحرك": في التسعينيات والألفية الأولى، كانت السياسة الخارجية موجهة بشكل أساسي بالاهتمام الاقتصادي (جذب الاستثمار،

الوصول للأسواق). اليوم، مع صعود الهاجس الأمني (التنافس مع أمريكا، مشكلة تايوان، بحر الصين الجنوبي)، أصبح الأمن هو المحرك الأول، والاقتصاد يخدمه (مثل استخدام سلاسل التوريد كأداة ضغط استراتيجية).

على المستوى المقارن، يظهر النموذج الصيني متميزاً عن نماذج أخرى: خلاف الولايات المتحدة (حيث الرئيس لا يملك سلطة مطلقة وتشاركها الكونغرس)، والاتحاد الروسي (حيث الرئيس قوي لكن مؤسسات الدولة محترمة نسبياً)، والهند (حيث البرلمان والأحزاب المعارضة تلعب دوراً حقيقياً)، الصين تحت شي جين بينغ تمثل "نموذج الحزب-الدولة المتقدم" حيث الحزب ليس مجرد "ناظر عام"، بل هو "المحرك الأساسي" الذي يترجم إرادته إلى سياسات عبر آلية "قيادة عليا موحدة" تُنزل التوجيهات من الأعلى فينفذها الجهاز البيروقراطي بدقة.

لكن هذا النموذج يحمل أيضاً تكاليف واضحة: أولاً، فقدان المرونة الإدارية: عندما تكون كل القرارات الكبرى تحتاج موافقة "اللجنة المركزية"، قد تحدث تأخيرات في الاستجابة للأزمات المحلية أو الفرص الاقتصادية المفاجئة. ثانياً، المخاطر الشخصية: هندسة النظام كلها تتمحور حول شخص واحد (شي جين بينغ)؛ إذا حدث شيء له، قد ينهار النظام أو يتعرض لصراع على السلطة. ثالثاً، التآكل الدبلوماسي: "دبلوماسية الذئب المحارب" قد تكسب "النقاط" داخلياً لكنها تفقد "الأصدقاء" خارجياً؛ بعض الدول (مثل أستراليا وكندا والدول الأوروبية) أصبحت أقل رغبة في التعاون مع الصين نتيجة هذا الأسلوب الحاد.

التوصيات

بناءً على هذا التحليل، نقدم التوصيات التالية:

1. إعادة النظر في "دبلوماسية الذئب المحارب": رغم فائدها الداخلية (بناء فخر وطني)، إلا أن تكاليفها الخارجية (فقدان التأييد الدولي) قد تفوق الفوائد على المدى الطويل. يمكن الحفاظ على موقف "قوي" دون الحاجة إلى "عدوانية لفظية".
2. توسيع دور "الرقابة الداخلية" غير الرسمية: بينما تركز الآن على "الحزب يراقب الدولة"، قد يكون مفيداً السماح بقدر محدود من "الخلاف الداخلي" (مثل نقاشات داخل اللجان المركزية) لتحسين جودة القرارات.

3. تطوير آليات "فصل" أفضل بين "الحزب" و"الدولة": ليس لإضعاف الحزب، بل لتحسين كفاءة الجهاز البيروقراطي. عندما يكون "مكتب الحزب" داخل كل وزارة، قد يحد ذلك من مبادرات الموظفين المحترفين.

4. فهم أعمق للهيكل المؤسسي الصيني: بدلاً من النظر لـ "الصين" كوحدة واحدة، فهم أن هناك "أطراف فاعلة متعددة" داخلها (وزارات، شركات، سلطات محلية) قد يوفر "نقاط دخول" للتفاوض والتعاون.

5. عدم الرد الفوري على الحوارات الدبلوماسية الحادة: "دبلوماسية الذئب المحارب" تستهدف الجمهور المحلي الصيني أكثر من الجمهور الأجنبي. الرد الهادئ والعقلاني قد يكون أكثر فعالية.

6. تشجيع "مبادرات محلية" ضد مركزية الصين: دعم الاستقلال المحلي والسلطات الإقليمية في دول "الحزام والطريق" قد يوفر "موازن" لـ "النفوذ المركزي" الصيني.

7. الحذر من "الفخاخ المؤسسية": نموذج شي جين بينغ قد يبدو "فعال" لكنه يعتمد على "سلطة شخصية قوية" و"حزب موحد". معظم الدول الأفريقية والعربية لديها أحزاب ضعيفة وقادة "حزبيون" ضعفاء، مما قد يجعل نقل هذا النموذج مباشرة مشكلة.

8. تطوير "مؤسسات ضعيفة لكن شرعية": بدلاً من محاولة نقل النموذج الصيني، قد يكون الأفضل بناء مؤسسات "تعددية" لكن "فعالة" أي برلمانات تملك سلطة حقيقية لكن مسؤولة أمام الشعب.

9. الاستفادة من "التجربة الصينية" في الاقتصاد دون نقل "النموذج السياسي": الصين نجحت في "فك الارتباط" بين "المركزية السياسية" و"مرونة اقتصادية". دول أخرى قد تستفيد من هذا الفصل لكن ضمن إطار ديمقراطي أكثر.

قائمة المراجع

1. عبد العزيز حتوت، "الحزب الشيوعي الصيني وصنع السياسة الخارجية: دراسة في هيكل السلطة"، مجلة العلوم السياسية 18، عدد 4 (2019): 120-125. يفصل الباحث كيف تحول الحزب من "موجه" إلى "صانع ومقرر" مباشر في القضايا السيادية والدبلوماسية

2. محمد الحجاج، "تحول السياسة الخارجية الصينية: من الأيديولوجية إلى الواقعية"، آفاق اقتصادية 29، عدد 2 (2020): 49-52. يقدم هذا المرجع تحليلاً ممتازاً

للمحددات الداخلية التي دفعت الصين نحو الواقعية الاقتصادية ومن ثم إلى القومية الثقافية

3. علاء خليل، "مبادرة الحزام والطريق كأداة للنفوذ الصيني: تقييم مؤسسي"، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية 33، عدد 1 (2021): 95-102. يجادل الكاتب بأن المبادرة ليست مجرد استثمارات اقتصادية، بل إعادة هندسة شاملة للعلاقات الدولية وأداة تعبئة داخلية وخارجية

4. Andrew S. Erickson and Ryan D. Martinson (eds.), *China's Maritime Gray Zone Operations* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2019)

5. Odd Arne Westad, *The Cold War: A World History* (New York: Basic Books, 2017), 223-245. See also Chen Jian, *Mao's China and the Cold War* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2001), 18-52

6. David Shambaugh, *China's Communist Party: Atrophy and Adaptation* (Berkeley: University of California Press, 2008), 45-78. See also Kenneth G. Lieberthal and David M. Lampton (eds.), *Bureaucracy, Politics, and Decision Making in Post-Mao China* (Berkeley: University of California Press, 1992)

7. John King Fairbank and Merle Goldman, *China: A New History* (2nd ed.; Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006), 387-420

8. Shu Guang Zhang, *Mao's Military Romanticism: China and the Korean War, 1950-1953* (Lawrence: University Press of Kansas, 1995), 61-89

9. Lorenz M. Lüthi, *The Sino-Soviet Split: Cold War in the Communist World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), 15-45

10. Odd Arne Westad, "The Fall of Détente and the Turning of the Tide," in Westad (ed.), *The Fall of Détente and the Turning of the Tide, 1974-1980* (New York: Macmillan, 2003), 1-29

11. Elizabeth J. Perry and Li Xun, *Proletarian Power: Shanghai in the Cultural Revolution* (Boulder, CO: Westview Press, 1997), 112-145. See also Thomas Robinson, "The Sino-Soviet Border Dispute: Background,

Development, and the March 1969 Clashes," American Political Science Review 66, no. 4 (1972): 1175-1202

12. Richard Evans, Deng Xiaoping and the Making of Modern China (New York: Penguin Books, 1997), 125-165

13. David M. Lampton, Same Bed, Different Dreams: Managing U.S.-China Relations, 1989-2000 (Berkeley: University of California Press, 2001), 23-48

14. Patrick Tyler, A Great Wall: Six Presidents and China, an Investigative History (New York: PublicAffairs, 1999), 98-127

15. Murray Scot Tanner, The Politics of Lawmaking in Post-Mao China: Institutions, Processes, and Democratic Prospects (Oxford: Oxford University Press, 1999), 67-123

16. Ezra F. Vogel, Deng Xiaoping and the Transformation of China (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011), 187-220

17. Alastair Iain Johnston, Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1995), 234-267. See also Michael H. Hunt, The Genesis of Chinese Communist Foreign Policy (New York: Columbia University Press, 1996)

18. Lieberthal and Lampton, Bureaucracy, Politics, and Decision Making , 145-178

19. Timothy Brook (ed.), Blood Under the Bridge: The Politics of Memory in Beijing Since 1989 (Oxford: Oxford University Press, 2010), 1-45

20. Alastair Iain Johnston, "Is China a Status Quo Power?" International Security 27, no. 4 (2003): 5-56

21. David Zweig, "The New Economic Actors and Old Power Structure: Economic Interests and Institutional Evolution in the Chinese Policy Process," in Merle Goldman and Roderick MacFarquhar (eds.), The Paradox of China's Post-Mao Reforms (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), 254-289

22. Yasheng Huang, "China's Porous Provinces," *The National Interest* 88 (2007): 54-62
23. Susan L. Shirk, *China: Fragile Superpower* (Oxford: Oxford University Press, 2007), 89-125
24. State Council Institutional Reform Plan 2008," Official Document, Government of the People's Republic of China (March 2008). English translation available at CSET (Center for Security and Emerging Technology), Georgetown University
25. Kenneth G. Lieberthal, "The Governance of China's Monetary System," in Peter Harrold and Rajesh Lall (eds.), *China: Reform and Development* (Washington, D.C.: World Bank, 1992), 267-304
26. Wu Xiaoling, "Institutional Change and Elite Circulation in Contemporary China," *The China Quarterly* 170 (2002): 286-312
27. Yong Deng, *China's Struggle for Status: The Realignment of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), 95-134
28. Yew Chiew Ping, "Party-State Amalgamation in China's National Security System," *Journal of Contemporary China* 33, no. 145 (2024): 123-140
29. National People's Congress, "Amendment to the Constitution of the People's Republic of China," *NPC Observer*, March 11, 2018
30. Ling Li, "The 2018 Constitutional Amendments: Defining the Party's Leadership," *China Perspectives*, no. 1-2 (2019): 7-15
31. Denghua Zhang, "China's New Development Agency and the Belt and Road Initiative," in *The Belt and Road Initiative and Global Governance*, ed. Maria Adele Carrai et al. (Edward Elgar Publishing, 2020), 55-74

32. Suisheng Zhao, "The Party-State Capitalism of China Inc.," in *The Dragon Roars Back: Transformational Leaders and Dynamics of Chinese Foreign Policy* (Stanford: Stanford University Press, 2023), 112-145
33. Dylan M.H. Loh, "Diplomatic Control, Foreign Policy, and Change under Xi Jinping: A Field-Theoretic Account," *Journal of Current Chinese Affairs* 47, no. 3 (2018): 139-170
34. Joel Wuthnow, "China's New 'Black Box': Problems and Prospects for the Central National Security Commission," *The China Quarterly* 232 (December 2017): 886-903
35. Sabine Mokry, "The Entity Formerly Known as the LSG: The Central Foreign Affairs Commission," *Merics China Monitor*, May 24, 2018
36. Peter Martin, *China's Civilian Army: The Making of Wolf Warrior Diplomacy* (Oxford: Oxford University Press, 2021), 215-240
37. Nis Grünberg, "Xi Jinping's Operation Centralization: The 2018 Party-State Reforms," *China Leadership Monitor* 57 (2018): 1-14
- Xiaoyu Pu and Chengli Wang, "Rethinking China's Wolf Warrior Diplomacy," *The Chinese Journal of International Politics* 16, no. 1 (2023): 1-25